د/ كروش صلاح الدين. د/ بلعابد فايزة. أ/ دودان حنان
المركز الجامعي عبد الحفيظ بالصوف-ميلة جامعة طاهري محمد -بشار جامعة الجزائر-3

الحوكمة وأثرها على النمو الإقتصادي في ظل الفجوة الرقمية – دراسة حالة عينة من الدول العربية خلال الفترة (1996-2016م).

الملخص.

تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بالحوكمة و أبعادها الستة (**التصويت والمسؤولية، الإستقرار السياسي وغياب العنف، فعالية الحوكمة، النوعية التنظيمية، سيادة القانون، السيطرة على الفساد**) ومدى تأثيرها في النمو الإقتصادي في عينة من بعض الدول العربية، وذلك في ظل تطور الإقتصاديات نحو الإقتصاد الرقمي والفجوة الرقمية من خلال مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات (***IDI***).

و قد توصلت الدراسة إلى أن الدول التي حققت نتائج متقدمة في مجال الحوكمة قد حققت مستويات مرتفعة في الحد النمو الإقتصادي وكذا الحد من الفجوة الرقمية من خلال مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات، إلا بعض الدول العربية تتميز بأن لها خصوصية اقتصادية وسياسية واجتماعية يجب الأخذ بها عند دراسة تأثير العلاقة بين الحوكمة والنمو الإقتصادي .

الكلمات المفتاحية.

أبعاد الحوكمة؛ النمو الإقتصادي، الإقتصاد الرقمي، الفجوة الرقمية، مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والإتصالات(***IDI***)، الدول العربية.

.

Abstract

*This study aims at defining the six dimensions of governance (**voting and responsibility, political stability and absence of violence, effectiveness of governance, organizational quality, rule of law, control of corruption**) and their impact on economic growth in a sample of some of ten of Arabic countries, in shadow of the digital economy and Digital gap Through the Information and Communication Technology Development Index (**IDI**).*

The study found that the countries that achieved advanced results in the field of governance have achieved high levels in reducing economic growth as well as reducing the digital divide through the index of the development of information and communication technology, but some Arab countries are characterized by economic, political and social privacy must be taken When examining the relationship between governance and economic growth.

Key Words.

The Dimensions of governance; economic growth, Digital economy, Digital Gap, The ICT Development Index (IDI), Arab countries.

د/ كروش صلاح د/ بلعابد فايزة أ/ دودان حنان
م.ج ميلة جامعة بشار جامعة الجزائر

المقدمة.

إن الحوكمة تعمل على تطبيق مفاهيم الشفافية و النزاهة والمصداقية، وعلى وجود مؤسسات عامة فاعلة وكفوءة تستجيب لاحتياجات السكان وتعزيز العدالة الاجتماعية، كما أصبحت الحوكمة من المفاهيم الشائعة في الكتابات الحديثة حول التنمية، إذ أسهمت التحولات التي شهدها العالم في تبني هذا المفهوم من قبل العديد من الحكومات ووكالات التنمية والمنظمات غير الحكومية، و أصدرت الأمم المتحدة و البنك الدولي العديد من التقارير والبيانات السنوية حول الحوكمة لمعظم دول العالم، وهذا البحث هو محاولة من طرفنا لدراسة متغير الحوكمة وأثره على النمو الاقتصادي في ظل اقتصاد المعرفة في الجزائر وفي عينة مختارة من الدول (المغرب، تونس، مصر، الكويت) وهذا خلال الفترة (1996- 2012م).

مشكلة البحث.

إن الدول في سعيها نحو تحقيق النمو والتنمية الإقتصادية، قد أهملت العديد من المتغيرات المهمة و التي تسهم في إدارة الإقتصاد بشكل صحيح، ومن ثم تحقيق النمو ومن هذه المتغيرات الحوكمة (إدارة الحكم الرشيد)، والتي يجب تضمينها في صلب السياسات الإقتصادية المحفزة.

فرضية البحث.

يفترض البحث أن الحوكمة تؤدي إلى نمو اقتصادي، ومن ثم تؤدي إلى تطور اقتصاد تلك الدولة في جميع المجالات وخاصة في مجال الإقتصاد الرقمي و تخفيض الفجوة الرقمية فيما بينها وبين الدول المتقدمة.

هدف البحث.

إن الهدف الأساسي لهذا البحث المقترح يتمثل في النقطتين:

1)– التعريف بالحوكمة وأبعادها؛

2)– دراسة تطور الحوكمة في عينة الدول العربية المدروسة خلال الفترة (**1996–2016م**) من خلال أبعادها المختلفة؛

3) – التعريف بالفجوة الرقمية وتطور مؤشرات الفجوة الرقمية في عينة الدول العربية محل الدراسة ومحاولة ربطها بالحوكمة؛

أولا: مفهوم وأبعاد الحوكمة.

1)– مفهوم الحوكمة[1]: يُعدّ مصطلح الحوكمة هو الترجمة المختصرة التي راجت للمصطلح ***CORPORATE GOVERNANCE***، أما الترجمة العلمية لهذا المصطلح، والتي اتفق عليها فهي:"أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة"[2]، وعلى الرغم من تعدد التعريفات التي أحاطت بالمفهوم، إلا أن التعريف الأشمل والأعم ، فكان تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والذي عرف الحوكمة بأنها ممارسة السلطة الإدارية، والاقتصادية، والسياسية، لإدارة كافة شؤون الدولة، وهو ما يشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي يعبر من خلالها المواطنون عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية، ويوفون بالتزاماتهم، ويوفقون بين اختلافاتهم، و يُعرّف الحكم الجيد على أنه الطريقة التي يتم من خلالها ممارسة السلطة في إدارة الموارد الإقتصادية و الإجتماعية للدولة، وجعل للحكم الجيد ثلاثة أبعاد: شكل النظام السياسي (الهياكل و المؤسسات)؛ إدارة العملية السياسية (اتخاذ القرارات من أجل استغلال موارد الدولة لتحقيق التنمية فيها)؛ وقدرة الحكومة على تخطيط وتنفيذ السياسات المناسبة[3].

هذا وتتعدد مجالات الحوكمة؛ فهي لا تنصرف بالضرورة للنظم السياسية و إنما تنصرف لطريقة الأداء بصرف النظر عن نوع هذه النظم، حيث بينما تدور الحوكمة السياسية حول الأمور التالية: المشاركة السياسية (دور المجتمع المدني؛ وتفعيل اللامركزية؛

سلامة عملية الانتخابات؛ حقوق المرأة؛ حقوق الأقليات)، و سيادة القانون (الدستور؛ القضاء؛ التشريع؛ الفصل بين السلطات) و الشفافية والمساءلة (حق الشعب في الحصول على المعلومات–حرية الإعلام) فإن الحوكمة الإقتصادية تتناول: وضوح الأدوار (دور القطاع الحكومي و دور القطاع الخاص) و توافر المعلومات المالية للمواطنين وطرق المحاسبة و المراجعة، وشفافية السياسات المالية والنقدية، و الإدارة المالية الجيدة، و أجهزة المتابعة الفعالة[4].

فالحوكمة إذن يجب أن تكون موجهة نحو تحقيق التنمية البشرية وليس فقط النمو الإقتصادي، و بالتالي فإن الهدف الأساسي من تطوير المؤسسات والقواعد الحاكمة يجب أن يكون هو الإرتقاء بحياة الأفراد، وفي سبيل ذلك فإن التطورات يجب أن تكون حريصة على مصلحة الأفراد خلال عمليات التطوير مع عدم الإقتصار على التركيز على المخرجات، ذلك لأن عمليات التطوير تستغرق آجالاً أطول من مجرد بدئها، فيجب أن يشعر الأفراد بأهمية وقيمة هذه التحولات حتى يظلوا حريصين على إتمام التحول.

فالحوكمة إذن يجب أن تكون موجهة نحو تحقيق التنمية البشرية وليس فقط النمو الإقتصادي، و بالتالي فإن الهدف الأساسي من تطوير المؤسسات والقواعد الحاكمة يجب أن يكون هو الإرتقاء بحياة الأفراد، وفي سبيل ذلك فإن التطورات يجب أن تكون حريصة على مصلحة الأفراد خلال عمليات التطوير مع عدم الإقتصار على التركيز على المخرجات، ذلك لأن عمليات التطوير تستغرق آجالاً أطول من مجرد بدئها، فيجب أن يشعر الأفراد بأهمية وقيمة هذه التحولات حتى يظلوا حريصين على إتمام التحول[5].

أما الحوكمة الإقتصادية فهي تنظيم مجموعة من الأنشطة لها علاقة بالإقتصاد و خاصة بالإنتاج، التوزيع، الإستهلاك، الإستثمار؛ لذلك فالحوكمة الإقتصادية تشير إلى السياسات و المؤسسات والنظام الإداري، و تتضمن كل الأشكال و التنظيمات و النشاطات التي تُكوّن الإقتصاد، مثل المنظمات الحكومية والمشاريع الخاصة والقطاع الأسري والمؤسسات المالية والتنظيمات العمالية.[6]

2)– العناصر و العمليات المهمة للحوكمة: تتمثل فيما يلي:[7]

1)– السياسات: تتضمن مجموعة من الأهداف والرغبات التي تريد الحكومة تحقيقها؛

2)– التشريعات: هي القواعد والقوانين التي تعطي أثراً للسياسات؛

3)– المؤسسات: تشمل المؤسسات الرسمية و غير الرسمية، والتي تكون حوافز للمجتمع؛

4)– التنظيمات: تمثل التنظيمات الحكومية وغير الحكومية، والتي تكون أداة وقوة للسياسات والقواعد؛

5)– **بناء الطاقات:** إن بناء وتعزيز الطاقات يؤدي إلى زيادة الكفاءة والتأثير؛

6) – **التنبؤ:** يؤدي إلى الإستكشاف والإجابة عن الأفعال التي تحدث؛

7) – الشفافية: هي التدفق الحر مع الكلفة المنخفضة للمعلومات والتي يمكن فهمها وتوثيقها بالوقت المناسب؛

8)– المشاركة: هي أن كل مواطن يملك التصويت في عملية اتخاذ القرارات المهمة في المجتمع فالمؤسسات

هي نقطة الإرتكاز في طريق الدولة إلى الحوكمة، وإن مؤسسات الحوكمة في الدولة هي قواعد رسمية وغير رسمية في المجتمع، إذ لقواعد الرسمية هي مجموعة القوانين والتنظيمات أما القواعد غير الرسمية فتأتي من التاريخ الثقافي والخبرات لكل مجتمع وينعكس في منظومة المعتقدات و الإتصالات.

3)- أبعاد الحوكمة.

لقد طور البنك الدولي مجموعة من المؤشرات التي يمكن من خلالها قياس مدى جودة الحكم في دول العالم من قبل خبراء البنك الدولي، وهذا من خلال ستة أبعاد للحوكمة و التي تم قياسها كما يلي[8]:

3-1-التصويت والمسؤولية *Voice and Accountability (VA):* يركز على مدى أو نطاق المساحة التي يستطيع فيها مواطن البلد من المشاركة في الحكومة، مثل حرية التعبير و حرية تكوين الإتحادات و الجمعيات وحرية الصحافة والإعلام.

3-2-الإستقرار السياسي وغياب العنف *Political Stability and Absence of Violance (PV):* يقيس إمكانية الحكومات في مواجهة عدم الإستقرار بوسائل غير دستورية أو عنيفة، ويتضمن سياسات الحث على العنف والإرهاب أو عكس ذلك؛

3-3- فعالية الحكومة *Government Effectiveness(GE)*: يركز على نوعية الخدمات العامة المقدمة ونوعية الخدمات المدنية ودرجتها.

3-4- النوعية التنظيمية*Regulatory Quality(RQ):* يقيس قدرة الحكومة على إيجاد السياسات الصحيحة في مجال الخطط والتنفيذ والأدوات المناسبة للتنفيذ وبالشكل الذي يسمح للقطاع الخاص بالنمو والتطور؛

3-5- القاعدة القانونية *Rule of Law(RL):* يقيس مدى ثقة المؤسسات والشركات بقدرة الحكومة بقواعد المجتمع القانونية، وإمكانية التنفيذ خاصة ما يتعلق بحقوق المكلية، والشرطة، والمحاكم وتعاملها مع الجرائم وأعمال العنف.

3-6- السيطرة على الفساد *Control of Corruption(CC):* يقيس هذا المؤشر مدى قدرة العاملين في القطاع العام على ممارسة أو الحصول على أموال خاصة ويتضمن ذلك الأرباح القليلة أو الضخمة.

4- كيفية حساب متغيرات الحوكمة: تم قياس الحوكمة ومتغيراتها من خلال التوزيع الطبيعي *(Normal Distribution)* مع وسط حسابي (**0**) و انحراف معياري (**1**)، وهذا يتضمن عملياً أن كل القيم تقع بين (**-2.5**) و (**+2.5**)؛ إذ أن القيمة الأقل (أقل من الصفر) تمثل الحوكمة السلبية و القيمة (أكبر من الصفر) تمثل القيمة الأعلى وتمثل النتائج الأفضل للحوكمة.

ثانيا: قياس الحوكمة في عينة الدول العربية خلال الفترة (1996-2016م)[9]:

للإجابة على الإشكالية الرئيسية نستعرض في ما يلي مؤشرات الحوكمة في وعينة من الدول العربية المختارة وهي: الجزائر، مصر، المغرب، تونس، الكويت، المملكة العربية السعودية، لبنان، قطر، الكويت، الإمارات العربية المتحدة،

1)- حالة الجزائر: النمو الإقتصادي ومؤشرات الحوكمة خلال الفترة (1996-2016م):

د/ كروش صلاح د/ بلعابد فايزة أ/ دودان حنان
م.ج مبلة جامعة بشار جامعة الجزائر

من الجدول (1) نجد أن معدل النمو الإقتصادي في الجزائر يتميز بالضعف على العموم؛ حيث لا يتجاوز **3.83** في المائة كمتوسط على مدى **18** عاما (أعلى معدل (**5.91**)في المائة العام **2005**م وأدنى معدل **1.63** في المائة سنة **2009**م)، وهو ما يدل على ضعف الإقتصاد الجزائري والذي يوصف بأنه اقتصاد ريعي يعتمد على تصدير الموارد الطاقوية الخام لا غير.

بالنسبة للمتوسط العام للحوكمة على مدار **18** سنة فهو (سالب **0.87**)؛ إذ يتراوح بين (سالب **1.12**) سنة **1996**م و (سالب **0.88**) العام **2016**م، وهذه القيم متواضعة جدا ويمكن أن نسميها بالحوكمة السلبية.

من أكثر مؤشرات الحوكمة سلبية هو مؤشر الإستقرار السياسي وغياب العنف(***PV***) والذي يتأرجح بين (سالب **1.86**) سنة **1996**م و (سالب **1.14**) سنة **2016**م، وهو يعتبر الأقل انخفاضاً من بين المؤشرات، وهذا ما يطرح علامات استفهام كبيرة حول جهود وفعالية السلطات في هذا المجال، كما نجد متغير التصويت والمسؤولية ***(VA)*** والذي تبقى قيمته السالبة مرتفعة كثيراً وهو أكثر سلبية من دول ذات أنظمة ملكية في المنطقة (المغرب، الكويت مثلا) حيث بقي يتأرجح بين (سالب **1.17**) سنة **1996**م و(سالب**0.88**) سنة **2016**م وهو مؤشر على بقاء الحريات المختلفة متخلفة في الجزائر بالمقارنة حتى مع بعض الدول العربية الأخرى.

الجدول (1): النمو الإقتصادي ومؤشرات الحوكمة في الجزائر خلال الفترة(1996–2012م).

السنة	PIB %	VA	PV	GE	RQ	RL	CC	GOV
1996	4.10	–1.17	–1.78	–1.09	–0.91	–1.22	–0.57	–1.123
1998	5.10	–1.24	–1.88	–0.83	–0.74	–1.16	–0.88	–1.122
2000	3.82	–1.11	–1.43	–0.96	–0.71	–1.21	–0.94	–1.060
2002	5.61	–1.04	–1.63	–0.60	–0.58	–0.63	–0.88	–0.893
2003	7.20	–1.08	–1.75	–0.61	–0.52	–0.59	–0.69	–0.873
2004	4.30	–0.80	–1.36	–0.57	–0.54	–0.62	–0.68	–0.762
2005	5.91	–0.72	–0.92	–0.47	–0.38	–0.75	–0.48	–0.620
2006	1.68	–0.92	–1.13	–0.47	–0.57	–0.71	–0.52	–0.720
2007	3.37	–0.98	–1.15	–0.57	–0.62	–0.77	–0.56	–0.775
2008	2.36	–1.04	–1.09	–0.63	–0.79	–0.74	–0.59	–0.813

2009	1.63	-1.00	-1.20	-0.58	-1.07	-0.79	-0.58	-0.870
2010	3.63	-1.02	-1.26	-0.48	-1.17	-0.78	-0.52	-0.872
2011	2.89	-1.00	-1.36	-0.56	-1.19	-0.81	-0.54	-0.910
2012	3.37	-0.91	-1.33	-0.53	-1.28	-0.77	-0.50	-0.887
2013	2.77	-0.89	-1.20	-0.53	-1.17	-0.69	-0.47	-0.825
2014	3.79	-0.82	-1.19	-0.48	-1.28	-0.77	-0.60	-0.857
2015	3.76	-0.84	-1.09	-0.50	-1.17	-0.87	-0.66	-0.855
2016	3.70	-0.88	-1.14	-0.54	-1.17	-0.85	-0.69	-0.878

المصدر:

1-<http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#reports>

http://data.worldbank.org/country/algeria?display=default>

2-<

2)- حالة مصر: النمو الإقتصادي ومؤشرات الحوكمة خلال الفترة (1996-2016م):

من الجدول (2) نجد أن معدل النمو الإقتصادي في مصر متذبذب على العموم (أعلى معدل **7.16** في المائة العام **2008م** و أدنى معدل **1.78** في المائة العام **2011م**) وفي المتوسط **4.29** في المائة على مدى **18** عاماً.

أما الحوكمة ومتغيراتها فنجد أن كلها سالبة، كما نلاحظ أنها ازدادت سلبية خاصة في السنوات الست الأخيرة قبل سنة **2016م**، أما الأكثر سلبية هي الإستقرار السياسي وغياب العنف***(PV)***؛ حيث سجل أدنى قيمة له سنة **2013م** (سالب **1.64**)، وذلك نتيجة حالة الإضطرابات و اللاإستقرار السياسي الكبير التي عرفتها مصر في تلك الفترة خاصة منذ العام **2011م**، وهو ما انعكس مباشرة على هذا المؤشر، أما بالنسبة للمتوسط العام للحوكمة فهو في تطور باتجاه السلبية (الحوكمة السلبية) من (سالب**0.39**) سنة **1996م** إلى (سالب **0.88**) العام **2016م**.

الجدول(2): النمو الإقتصادي ومؤشرات الحوكمة في مصر خلال الفترة (1996-2016م).

د/ كروش صلاح د/ بلعابد فايزة أ/ دودان حنان
ع.ج ميلة جامعة بشار جامعة الجزائر

السنة	PIB %	VA	PV	GE	RQ	RL	CC	GOV
1996	4.99	–0.84	–0.52	–0.47	–0.05	0.00	–0.47	–0.392
1998	4.04	–0.91	–0.02	–0.23	–0.33	–0.04	–0.46	–0.332
2000	5.37	–0.89	–0.05	–0.22	–0.34	–0.01	–0.55	–0.343
2002	2.37	–1.10	–0.41	–0.41	–0.48	0.01	–0.41	–0.467
2003	3.19	–1.08	–0.64	–0.34	–0.60	0.02	–0.55	–0.532
2004	4.09	–0.95	–0.82	–0.27	–0.51	0.02	–0.65	–0.530
2005	4.48	–0.96	–0.63	–0.42	–0.42	–0.02	–0.62	–0.512
2006	6.85	–1.20	–0.84	–0.51	–0.44	–0.26	–0.75	–0.667
2007	7.09	–1.17	–0.55	–0.39	–0.29	–0.23	–0.76	–0.565
2008	7.16	–1.21	–0.51	–0.37	–0.18	–0.13	–0.78	–0.530
2009	4.67	–1.16	–0.61	–0.28	–0.20	–0.11	–0.52	–0.480
2010	5.15	–1.19	–0.90	–0.37	–0.17	–0.18	–0.63	–0.573
2011	1.78	–1.14	–1.44	–0.57	–0.34	–0.45	–0.70	–0.773
2012	2.22	–0.77	–1.44	–0.81	–0.48	–0.47	–0.60	–0.762
2013	2.19	–1.05	–1.64	–0.88	–0.64	–0.63	–0.63	–0.912
2014	2.92	–1.18	–1.63	–0.82	–0.76	–0.66	–0.62	–0.945
2015	4.37	–1.18	–1.50	–0.75	–0.84	–0.59	–0.64	–0.917
2016	4.30	–	–	–0.66	–0.92	–0.41	–0.63	–0.878

					1.42	1.23		

المصدر :

1-<http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#reports>

2_ <http://data.worldbank.org/country/egypt-arab-republic?display=default>

3- حالة المغرب: النمو الإقتصادي ومؤشرات الحوكمة خلال الفترة (1996-2016م):

من الجدول(**3**) نجد أن معدل النمو الإقتصادي في المغرب متذبذب، وهو على العموم في تراجع بين سنتي (**1996-2016م**)، وهو يقدر بحوالي(**4.71** في المائة) كمتوسط على مدى **18** عاما (أعلى معدل (**12.37** في المائة) سنة **2012م** أما أدنى معدل فهو (**1** في المائة) فقط سنة **2016م**).

بالنسبة للمتوسط العام للحوكمة فهو في تطور باتجاه السلبية (الحوكمة السلبية)؛ حيث انتقل من (سالب **0.120**) سنة **1996م** إلى(سالب**0.260**) العام **2016م**، وأدنى قيمة للحوكمة هي (سالب **0.402**) العام **2005م**، أما بالنسبة الحوكمة

ومتغيراتها فنجد أن غالبيتها سالبة على الرغم من وجود متغيرات موجبة، كما نلاحظ أنها ازدادت سلبية خاصة في السنوات الست الأخيرة قبل سنة **2012م**، أما الأكثر سلبية فهي التصويت والمسؤولية **(VA)**؛ حيث سجل أدنى قيمة له سنة **2008م** (سالب**0.76**)، و هو ما يتوجب على السلطات الإسراع في تطبيق الإصلاحات السياسية وفتح المجال أم الشعب للإدلاء والتصويت برأيه بكل حرية وشفافية في إطار من الديمقراطية والحرية.

الجدول (3): النمو الإقتصادي ومؤشرات الحوكمة في المغرب خلال الفترة (1996-2016م)

السنة	PIB %	VA	PV	GE	RQ	RL	CC	GOV
1996	12.37	-0.42	-0.21	-0.10	-0.10	0.22	-0.11	-0.120
1998	7.24	-0.24	0.31	0.00	-0.02	-0.23	-0.11	-0.048
2000	1.91	-0.45	-0.07	-0.07	-0.03	0.13	-0.11	-0.100
2002	3.12	-0.47	-0.26	-0.15	-0.14	-0.02	-0.19	-0.205
2003	5.96	-0.75	-0.41	-0.14	-0.27	-0.08	-0.26	-0.318
2004	4.80	-0.51	-0.31	-0.13	-0.25	-0.03	-0.14	-0.228
2005	3.29	-0.69	-0.56	-0.28	-0.41	-0.16	-0.31	-0.402
2006	7.57	-0.71	-0.46	-0.16	-0.18	-0.29	-0.41	-0.368
2007	3.53	-0.71	-0.50	-0.17	-0.22	-0.30	-0.34	-0.373
2008	5.92	-0.76	-0.57	-0.18	-0.19	-0.30	-0.38	-0.397
2009	4.24	-0.75	-0.40	-0.14	-0.06	-0.21	-0.33	-0.315
2010	3.82	-0.70	-0.38	-0.10	-0.08	-0.17	-0.20	-0.272
2011	5.25	-0.71	-0.39	-0.15	-0.12	-0.23	-0.40	-0.333
2012	3.01	-0.61	-0.47	-0.06	-0.08	-0.21	-0.44	-0.312
2013	4.54	-0.70	-0.49	-0.04	-0.12	-0.25	-0.37	-0.328
2014	2.55	-0.69	-0.45	-0.07	-0.13	-0.07	-0.27	-0.280

2015	4.51	−0.63	−0.34	−0.06	−0.17	−0.09	−0.22	−0.252
2016	1.10	−0.65	−0.29	−0.10	−0.23	−0.14	−0.15	−0.260

المصدر:
1-<http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#reports >
2 <http://data.worldbank.org/country/morocco?display=default>

4- حالة تونس: النمو الإقتصادي ومؤشرات الحوكمة خلال الفترة (1996-2016م).

من الجدول(4) نجد أن معدل النمو الإقتصادي في تونس متذبذب، وهو على العموم في تراجع خلال الفترة (**1996-2016م**)، وذلك بسبب الإضطرابات السياسية التي شهدها هذا البلد تلك السنة، وكمتوسط فهو يساوي **3.62** في المائة على مدى **18** عاماً (معدل نمو ضعيف) حيث سجل أعلى معدل بلغ (**7.15** في المائة) العام **1996م** وسجل أدنى معدل له (معدل نمو سلبي) (سالب **1.92** في المائة) العام **2011م**، أما بالنسبة للمتوسط العام للحوكمة فقد كانت نتيجة سلبية (الحوكمة السلبية) إذ سجلت ما يقارب (سالب **0.15**).

أما الحوكمة ومتغيراتها فنجد أن غالبيتها سالبة على الرغم من وجود مؤشرات موجبة في بعض السنوات، كما نلاحظ أنها ازدادت سلبية خاصة في السنوات الست الأخيرة بعد العام **2011م**، أما الأكثر سلبية هي التصويت والمسؤولية (***VA***)؛ حيث سجل أدنى (سالب **1.42**) العام **2010م**، وهو ما يستوجب على السلطات التونسية الإسراع في تبني إصلاحات ديمقراطية عميقة.

الجدول(4): النمو الإقتصادي ومؤشرات الحوكمة في تونس خلال الفترة (1996-2016م).

السنة	PIB %	VA	PV	GE	RQ	RL	CC	GOV
1996	7.15	−0.60	0.26	0.38	0.14	−0.30	−0.53	−0.108
1998	4.78	−0.82	0.27	0.53	−0.02	−0.24	−0.24	−0.087
2000	4.71	−0.81	0.32	0.50	−0.02	−0.22	−0.23	−0.077
2002	1.32	−0.96	0.15	0.58	−0.12	−0.12	0.37	−0.017
2003	4.70	−0.92	0.32	0.51	0.03	−0.14	0.16	−0.007
2004	6.24	−0.87	0.15	0.44	−0.09	0.05	0.08	−0.040
2005	3.49	−0.95	0.02	0.38	−0.08	−0.01	−0.26	−0.150
2006	5.24	−1.30	0.21	0.64	0.11	0.11	−0.19	−0.070
2007	6.71	−1.38	0.16	0.47	0.03	0.09	−0.25	−0.147
2008	4.24	−1.35	0.10	0.31	0.06	0.07	−0.30	−0.185
2009	3.04	−1.36	0.06	0.38	0.00	0.13	−0.22	−0.168
2010	3.51	−1.42	−0.06	0.22	−0.03	0.06	−0.26	−0.248

2011	-1.92	-0.37	-0.35	0.02	-0.19	-0.13	-0.06	-0.180
2012	4.00	-0.17	-0.72	-0.03	-0.19	-0.13	-0.06	-0.217
2013	2.87	-0.08	-0.90	-0.07	-0.33	-0.19	-0.07	-0.273
2014	2.82	0.19	-0.85	-0.12	-0.38	-0.11	-0.04	-0.218
2015	1.15	0.24	-0.96	-0.10	-0.41	-0.06	-0.07	-0.193
2016	1.17	0.33	-0.99	-0.21	-0.47	0.02	-0.12	-0.240

المصدر:

-<http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#reports >

< http://data.worldbank.org/country/tunisia?display=default>

5- حالة الكويت: النمو الإقتصادي ومؤشرات الحوكمة خلال الفترة (1996-2016م.

من الجدول (**5**) نجد أن معدل النمو الإقتصادي في الكويت حدثت فيه طفرات كثيرة، حيث جاوز معدل **17** في المائة العام **2003م** بعد أن كان (**0.61 في المائة**) سنة **1996م** (أدنى معدل نمو مسجل)، إلا أنه تراجع في بعد إلى ما دون الصفر (سالب **7.08** في المائة) و (سالب**2.37** في المائة) في سنتي **2009** و **2010م** على الترتيب، وكمتوسط فهو يساوي (**4.24 في المائة**) على مدى **17** عاما(معدل نمو ضعيف).

الحوكمة و متغيراتها نجد أن غالبيتها موجبة عدا متغير التصويت والمسؤولية ***(VA)*** حيث سجل قيما سالبة لجميع السنوات، كما نسجل تراجع النتائج ابتداءاً من سنة **2012م** بتسجيل غالبية المتغيرات نتائج سالبة، مما يدل على وجود تراجع في الحوكمة عموما في الكويت ابتداءاً من تلك السنة، أما بالنسبة للمتوسط العام للحوكمة فقد احتفظ بقيمه الإيجابية وتتطور بشكل طفيف بين السنوات إلى أن عرفت تراجعا كبيرا ابتداءاً من سنة **2012م** لتسجل نتائج سلبية (الحوكمة السلبية)، إلا أن المعدل العام بقي موجب لكنه ضعيف (**0.11**).

الجدول (5):النمو الإقتصادي ومؤشرات الحوكمة في الكويت خلال الفترة(1996-2016م).

السنة	*PIB %*	*VA*	*PV*	*GE*	*RQ*	*RL*	*CC*	*GOV*

1996	0.61	-0.24	0.17	0.12	0.31	0.60	0.48	0.240
1998	3.66	-0.30	0.46	-0.06	-0.04	0.64	0.59	0.215
2000	4.69	-0.30	0.75	-0.08	-0.03	0.57	0.59	0.250
2002	3.00	-0.36	-0.15	0.11	0.36	0.61	1.01	0.263
2003	17.32	-0.40	0.29	0.12	0.41	0.57	0.79	0.297
2004	10.76	-0.30	0.34	0.10	0.57	0.52	0.51	0.290
2005	10.08	-0.48	0.25	0.17	0.47	0.54	0.43	0.230
2006	7.52	-0.58	0.41	0.29	0.30	0.54	0.37	0.222
2007	5.99	-0.55	0.62	0.10	0.26	0.60	0.42	0.242
2008	2.48	-0.54	0.50	-0.01	0.17	0.59	0.31	0.170
2009	-7.08	-0.48	0.35	0.20	0.15	0.59	0.30	0.185
2010	-2.37	-0.52	0.45	0.17	0.16	0.59	0.09	0.157
2011	9.63	-0.56	0.31	0.02	0.08	0.55	-0.19	0.035
2012	6.63	-0.64	0.20	-0.07	-0.04	0.37	-0.19	-0.062
2013	1.15	-0.66	0.17	-0.07	-0.07	0.37	-0.19	-0.075
2014	0.50	-0.66	0.15	-0.15	-0.15	0.02	-0.24	-0.172
2015	1.85	-0.66	-0.21	-0.03	-0.17	0.00	-0.23	-0.217
2016	/	-0.69	-0.15	-0.18	-0.07	0.03	-0.20	-0.210

المصدر:

1-<http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#reports >

2- <http://data.worldbank.org/country/kuwait?display=default>

6)- حالة المملكة العربية لسعودية.

من الجدول (**6**) نجد أن معدل النمو الإقتصادي في المملكة العربية السعودية حدثت فيه طفرات متباعدة خاصة سنوات **2003**م و **2011**م، حيث سجل أعلى معدل نمو سنة **2003**م (**11.24 في المائة**)، وأدنى معدل (معدل نمو سلبي) سنة **2002**م (سالب **2.82 في المائة**)، وهو ما يدل على عدم الإستقرار الإقتصادي العام في المملكة، وكمتوسط فهو يساوي (**4.14 في المائة**) على مدى **18** عاماً (معدل نمو ضعيف).

بالنسبة لمتغيرات الحوكمة نجد أن غالبيتها سلبية طوال سنوات الدراسة حتى السنوات الأخيرة التي عرفت بعض التحسن في بعض المؤشرات، إلا أن مؤشر التصويت والمسؤولية (***VA***) يبقى يسجل في معدلات سالبة متواصلة طوال السنوات، مما يحتم على السلطات في المملكة السعودية بذل المزيد من الجهود من أجل تطوير الديموقراطية وانتخاب المواطنين لممثليهم بكل حرية وشفافية، أما بالنسبة للمتوسط العام للحوكمة فهي تبقى على العموم مؤشرات سالبة طوال سنوات الدراسة (الحوكمة السلبية) بما يقارب(سالب **0.35**)؛ حيث سجلت أدنى قيمة (سالب **0.483**) العام **2011**م.

د/ كروش صلاح د/ بلعابد فايزة أ/ دودان حنان
م.ج ميلة جامعة بشار جامعة الجزائر

الجدول (6):النمو الإقتصادي ومؤشرات الحوكمة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة(1996–2016م).

السنة	PIB %	VA	PV	GE	RQ	RL	CC	GOV
1996	2.64	–1.50	–0.19	–0.18	–0.31	0.11	–0.16	–0.372
1998	2.89	–1.62	0.11	–0.20	–0.27	0.07	–0.25	–0.360
2000	5.63	–1.60	0.23	–0.22	–0.10	–0.15	–0.19	–0.338
2002	–2.82	–1.70	0.00	–0.30	–0.05	0.00	0.20	–0.308
2003	11.24	–1.64	0.14	–0.30	0.11	0.13	–0.15	–0.285
2004	7.96	–1.32	–0.66	–0.36	0.05	0.02	–0.29	–0.427
2005	5.57	–1.54	–0.24	–0.37	0.11	–0.01	–0.10	–0.358
2006	2.79	–1.78	–0.52	–0.17	–0.04	0.02	–0.19	–0.447
2007	1.85	–1.71	–0.47	–0.12	0.02	0.08	–0.17	–0.395
2008	6.25	–1.73	–0.34	–0.09	0.12	0.07	–0.01	–0.330
2009	–2.06	–1.82	–0.49	–0.10	0.16	0.05	–0.02	–0.370
2010	5.04	–1.79	–0.23	–0.01	0.16	0.16	0.04	–0.278
2011	10.00	–1.91	–0.46	–0.30	0.03	0.05	–0.31	–0.483
2012	5.41	–1.87	–0.48	0.03	0.10	0.15	–0.04	–0.352
2013	2.70	–1.88	–0.43	0.07	0.08	0.16	–0.02	–0.337
2014	3.65	–1.88	–0.29	0.21	0.00	0.13	0.09	–0.290
2015	4.11	–1.84	–0.63	0.20	0.03	0.12	0.05	–0.345
2016	1.74	–1.78	–0.50	0.24	0.08	0.47	0.23	–0.210

المصدر:

1-<http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#reports

2-<https://data.worldbank.org/country/saudi%20arabia?display=default>

د/ كروش صلاح د/ بلعابد فايزة أ/ دودان حنان
ع.ج ميلة جامعة بشار جامعة الجزائر

7- حالة الجمهورية اللبنانية:

من الجدول (7) نجد أن معدل النمو الإقتصادي في الكويت يتميز بالتذبذب طوال سنوات الدراسة، أما على العموم فهو يتميز بالضعف؛ حيث سجل أعلى معدل العام **2010م** (**10.30 في المائة**)، أما أدنى معدل فهو (**0.90 في المائة**) العام **2013م**، أما كمتوسط طوال سنوات الدراسة فقد بلغ (**4.09 في المائة**) (معدل نمو ضعيف).

الحوكمة و متغيراتها نجد أن غالبيتها بأنها سلبية، والأكثر سلبية هو مؤشر الإستقرار السياسي وغياب العنف ***(PV)***؛ حيث سجل كمتوسط طوال **18** سنة (سالب **1.29**)، وهو في تراجع خاصة في السنوات الأخيرة حتى **2016م**، مما يحتم على السلطات بدل المجيد من الجهود في سبيل الحفاظ على الإستقرار السياسي لأن أي تطور وازدهار هو مبني على الإستقرار السياسي وغياب العنف، أما بالنسبة للمتوسط العام للحوكمة فهي تتميز بالسلبية طوال سنوات الدراسة (الحوكمة السلبية) بما قارب (سالب**0.59**) ؛ حيث ازدادت سلبية من (سالب **0.413**) العام **1996م** إلى (سالب **0.797**) العام **2016م**.

الجدول (7):النمو الإقتصادي ومؤشرات الحوكمة في لبنان خلال الفترة(1996-2016م).

السنة	PIB %	VA	PV	GE	RQ	RL	CC	GOV
1996	5.14	-0.33	-0.67	-0.13	-0.41	-0.28	-0.66	-0.413
1998	3.59	-0.40	-0.75	-0.01	-0.16	-0.31	-0.45	-0.347

د/ كروش صلاح د/ بلعابد فايزة أ/ دودان حنان
ع.ج ميلة جامعة بشار جامعة الجزائر

2000	1.34	-0.31	-0.44	-0.19	-0.37	-0.17	-0.54	-0.337
2002	3.42	-0.66	-0.36	-0.29	-0.36	-0.31	-0.48	-0.410
2003	3.22	-0.49	-0.46	-0.21	-0.11	-0.39	-0.67	-0.388
2004	5.91	-0.41	-0.71	-0.26	-0.09	-0.26	-0.66	-0.398
2005	2.73	-0.28	-1.00	-0.19	-0.16	-0.33	-0.53	-0.415
2006	1.56	-0.39	-1.81	-0.26	-0.21	-0.64	-0.94	-0.708
2007	9.35	-0.47	-2.12	-0.33	-0.26	-0.70	-0.89	-0.795
2008	9.13	-0.42	-1.88	-0.42	-0.25	-0.67	-0.82	-0.743
2009	10.30	-0.36	-1.56	-0.47	-0.05	-0.68	-0.83	-0.658
2010	7.96	-0.33	-1.63	-0.28	0.05	-0.71	-0.88	-0.630
2011	1.98	-0.39	-1.56	-0.27	-0.06	-0.69	-0.90	-0.645
2012	2.20	-0.39	-1.66	-0.35	-0.12	-0.75	-0.87	-0.690
2013	0.90	-0.40	-1.69	-0.40	-0.08	-0.78	-0.92	-0.712
2014	1.80	-0.42	-1.70	-0.38	-0.25	-0.77	-1.04	-0.760
2015	1.30	-0.46	-1.70	-0.47	-0.29	-0.83	-0.88	-0.772
2016	1.76	-0.52	-1.56	-0.53	-0.34	-0.86	-0.97	-0.797

المصدر: *http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#reports >*

<https://data.worldbank.org/country/lebanon?display=default>

-

د/ كروش صلاح د/ بلعابد فايزة أ/ دودان حنان
م.ج ميلة جامعة بشار جامعة الجزائر

8)- حالة الإمارات العربية المتحدة.

من الجدول (8) نجد أن معدل النمو الإقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة حدثت فيه طفرات متباعدة خاصة سنوات **2000م و 2003م و2006م**؛ حيث سجل سنة **2000م** أعلى معدل (**10.85 في المائة**)، أما أدنى معدل فقد سجل سنة **2009م** (سالب **5.24 في المائة**)، وهو ما يدل على عدم الإستقرار الإقتصادي العام في دولة الإمارات العربية، وكمتوسط فهو يبقى ضعيف إذ يقدر بمعدل (**4.59 في المائة**) على مدى **18** عاماً.

بالنسبة لمؤشرات الحوكمة نجد أن كلها موجبة ماعدا مؤشر واحد وهو مؤشر التصويت والمسؤولية (***VA***) الذي يبقى يسجل في معدلات سالبة متواصلة طوال السنوات، مما يدل أنه وحتى ولو بلغت الإمارات العربية المتحدة مبلغا متطوراً ومتقدما في مجالات عديدة، إلا أن مسألة حرية التعبير و حرية تكوين الإتحادات و الجمعيات وحرية الصحافة والإعلام، وكذا قدرة مواطني بلد ما على المشاركة في انتخاب حكومتهم، وحرية تكوين الجمعيات تبقى تعاني الكثير من العقبات وجب على الحكومات السهر إلى تدعيمها وتطويرها، أما بالنسبة للمتوسط العام للحوكمة فهي تبقى موجبة طوال سنوات الدراسة (الحوكمة الموجبة) بما يقارب (**0.52**)، وهو في تحسن من سنة لأخرى لتبلغ (**0.665**) العام **2014م** بد أن كانت (**0.427**) سنة **1998م**، وهو دليل على المجهودات المعتبرة للحكومات في دولة الإمارات العربية المتحدة في سبيل ذلك.

الجدول(8):النمو الإقتصادي ومؤشرات الحوكمة في الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة(1996-2016م)

السنة	PIB %	VA	PV	GE	RQ	RL	CC	GOV
1996	5.80	-0.41	0.96	0.78	0.69	0.69	-0.01	0.450
1998	0.29	-0.52	0.87	0.79	0.62	0.75	0.05	0.427

2000	10.85	–0.52	0.98	0.79	0.73	0.68	0.12	0.463
2002	2.43	–0.63	0.93	0.85	1.12	0.73	1.15	0.692
2003	8.80	–0.91	1.00	0.58	0.67	0.57	0.86	0.462
2004	9.57	–0.69	0.77	0.70	0.80	0.44	1.06	0.513
2005	4.86	–0.71	0.88	0.71	0.65	0.40	1.00	0.488
2006	9.84	–1.00	0.92	0.94	0.63	0.32	0.89	0.450
2007	3.18	–0.91	0.98	0.92	0.61	0.29	1.01	0.483
2008	3.19	–0.91	0.70	0.88	0.57	0.42	1.08	0.457
2009	–5.24	–0.84	0.92	0.99	0.44	0.40	0.91	0.470
2010	1.64	–0.90	0.80	0.90	0.32	0.32	0.90	0.390
2011	6.36	–0.90	0.91	1.06	0.45	0.50	1.08	0.517
2012	5.10	–1.00	0.86	1.15	0.68	0.54	1.16	0.565
2013	5.79	–1.02	0.89	1.18	0.78	0.62	1.28	0.622
2014	3.28	–1.06	0.77	1.44	0.99	0.65	1.20	0.665
2015	3.83	–1.11	0.76	1.51	1.11	0.64	1.07	0.663
2016	3.04	–1.12	0.44	1.41	0.97	0.89	1.28	0.645

المصدر:

1-<>http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#reports

2- < https://data.worldbank.org/country/united-arab-emirates?view=chart >

9)– حالة دولة قطر.

من الجدول (**9**) نجد أن معدل النمو الإقتصادي في دولة قطر حدثت فيه طفرات متباعدة، كما بلغ معدلات قياسية في المنطقة؛ إذ تعتبر قطر من أعلى معدلات النمو في المنطقة العربية والخليجية، حيث سجل على معدل على الإطلاق (**26.17 في المائة**) العام **2006م**، كما بلغ كمتوسط عام (من سنة **2002م** حتى **2016م**) حوالي (**9.07 في المائة**) وهو معدل نمو يعبر عن الإزدهار الإقتصادي ومستوى الرفاهية الكبير الذي عرفته هذه الدول نجاوز بكثير حتى الدول الصناعية الكبرى.

بالنسبة لمؤشرات الحوكمة نجد أن كلها موجبة ماعدا مؤشر واحد وهو مؤشر التصويت والمسؤولية (***VA***) الذي يبقى يسجل في معدلات سالبة متواصلة طوال السنوات، مما يدل أنه وحتى ولو بلغت قطر مستوى راقي في المستوى المعيشي والرفاهية للسكان (أعلى معدل نمو دخل فردي في العالم)، إلا أنه بخصوص التصويت والمسؤولية وجب على المسئولين تدعيمها وتطويرها، أما بالنسبة للمتوسط العام للحوكمة فهي موجبة طوال سنوات الدراسة (الحوكمة الموجبة) بما يقارب (**0.45**)، وهو في تحسن من سنة لأخرى لتبلغ (**0.682**) العام **2013م** بد أن كانت (**0.048**) سنة **1996م**، وهو دليل على المجهودات الجبارة لدولة قطر في سبيل رفع تعزيز الحوكمة وتطويرها.

الجدول (9):النمو الإقتصادي ومؤشرات الحوكمة في قطر خلال الفترة(1996–2016م)

السنة	PIB %	VA	PV	GE	RQ	RL	CC	GOV
1996	/	–0.71	0.36	0.56	0.17	–0.04	–0.05	0.048
1998	/	–0.78	1.06	0.46	0.07	0.19	0.50	0.250
2000	/	–0.65	1.16	0.45	0.00	0.51	0.53	0.333
2002	7.18	–0.70	0.83	0.50	0.30	0.55	0.68	0.360
2003	3.72	–0.69	1.19	0.50	0.23	0.45	0.54	0.370
2004	19.22	–0.43	1.12	0.53	0.17	0.35	0.52	0.377
2005	7.49	–0.51	1.03	0.40	0.26	0.59	0.71	0.413
2006	26.17	–0.87	0.93	0.58	0.31	0.63	0.93	0.418
2007	17.99	–1.04	0.95	0.44	0.40	0.53	0.68	0.327
2008	17.66	–1.02	1.11	0.60	0.65	0.68	0.94	0.493
2009	11.96	–1.00	1.22	0.97	0.68	0.91	1.57	0.725
2010	19.59	–1.01	1.15	0.85	0.60	0.85	1.41	0.642
2011	13.38	–1.08	1.17	0.75	0.50	0.76	1.01	0.518
2012	4.69	–0.92	1.22	0.94	0.80	0.96	1.06	0.677
2013	4.41	– 0.998	1.21	1.06	0.75	0.96	1.11	0.682
2014	3.98	–1.13	0.98	0.94	0.57	0.86	0.99	0.535
2015	3.55	–1.14	1.00	0.96	0.68	0.77	0.89	0.527
2016	2.23	–1.20	0.87	0.75	0.70	0.86	0.92	0.483

المصدر:

1-<s http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#report>
2-< https://data.worldbank.org/country/QATAR?view=chart >

وقد أشار إلى هذه الظاهرة كل من الباحثان ***Daniel Kaufman*** و ***Aart Kraay*** في البحث الموسوم (***Growth without governance*** نمو بدون حوكمة)، وإذ قام الباحثان بإجراء الدراسة على أكثر من 175 دولة متقدمة ونامية، وتوصلت الدراسة إلى أن الدول المتقدمة كان تأثير موجب ومعنوي في النمو الإقتصادي، أما الدول النامية(دول أمريكا اللاتينية) كان تأثير الحوكمة سالب في معدل النمو أي بدون حوكمة، وقد توصل الباحثان إلى أن هناك سببين رئيسيين هما:

1)– تطبيق مرشرات الحوكمة الجيدة في الدول المتقدمة ***good governance***، وعدم تطبيق الحوكمة وسلبية التطبيق في الدول النامية.

2)– غياب الدورات القوية ***virtuous Circles*** في الدول المتقدمة ووجودها في الدول النامية.

ثالثا: تحليل وقياس الفجوة الرقمية في الدول العربية.

1)– مفهوم الفجوة الرقمية: من الصعب العثور على تعريف واحد وشامل لمفهوم الفجوة الرقمية رغم المحاولات المبكرة لاستقصاء المفهوم، إذ بدأ أول استخدام للمفهوم في تقرير يعود إلى عام (**1995م**) بعنوان (السقوط من الشبكة) صدر عن وزارة التجارة الأمريكية يقول: "الفجوة الرقمية هي الفجوة الفاصلة بين الدول المتقدمة والدول النامية في النفاذ إلى مصادر المعلومات والمعرفة، والقدرة على استغلالها واستخدامها، ولهذه الفجوة أسباب علمية تكنولوجية وتنظيمية فضلاً عن توفر البنية التحتية"[10] ،

أما الإتحاد الدولي للإتصالات فقد عرف الفجوة الرقمية بأنها الاختلاف بين من يملك ومن لا يملك فرص النفاذ أو الوصول إلى المعلومات عبر وسائل وتقنيات الإتصال) الهاتف الثابت والمحمول والحاسوب والإنترنت وخدمة الحزمة العريضة، وقد تكون الفجوة الرقمية بين البلدان المتقدمة والنامية، أو بين البلدان ضمن المجموعة الجغرافية الواحدة، أو في البلد الواحد بين الريف والمدينة، أو بين السكان بحسب خصائص (العمر– والجنس–والدخل–والعرق)[11]،.

2)– قياس الفجوة الرقمية: يستخدم الإتحاد الدولي للاتصالات في تقاريره الدورية عن (مجتمع المعلومات) مؤشر الرقم القياسي لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات***(IDI)*** كأداة لمراقبة الفجوة الرقمية بين الدول المتقدمة والدول النامية، وبين الدول داخل كل مجموعة، ويعد هذا المؤشر المركب من **11** مؤشراً فرعياً أداة مهمة لمتابعة تطور الفجوة الرقمية، وينقسم مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والإتصالات إلى ثلاثة مؤشرات فرعية، وهي المؤشر الفرعي للنفاذ، والمؤشر الفرعي للإستعمال، والمؤشر الفرعي للمهارات التي تلتقط مختلف جوانب عملية تنمية تكنولوجيا المعلومات والإتصالات، ويعرض التقرير قيم المؤشر من أجل **167** من الإقتصادات بناءاً على بيانات تم جمعها في نهاية العام **2014م** (المرجع ***IDI***2015) ويقارن هذه البيانات مع البيانات المتعلقة بعام **2010م** (المرجع***IDI***)، وتساعد هذه الطريقة على معرفة قيم هذه المؤشرات لتحديد موقع بلد ما أو مجموعة بلدان في التصنيف العالمي لمستويات تنمية مجتمع المعلومات.

مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات (***IDI***) هو مؤشر مركب يجمع أحد عشر مؤشراً في مقياس مرجعي واحد يستعان به لرصد ومقارنة التطورات في تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات بين البلدان وعلى مر الزمن ، والأهداف الرئيسية من هذا المؤشر هي قياس ما يلي[12]:

أ)– مستوى تنمية تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات وتطورها بمرور الزمن في البلدان وتجربة هذه البلدان نسبة إلى تجربة البلدان الأخرى؛

ب)–التقدم في تنمية تكنولوجيا المعلومات والإتصالات في كل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية؛

ت)– الفجوة الرقمية، أي الفوارق بين البلدان من حيث مستويات تنمية تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات فيها؛

ث)– تنمية إمكانات تكنولوجيا المعلومات والإتصالات ومدى قدرة البلدان على الاستفادة منها لتعزيز النمو والتنمية.

3)– تحليل تطور الفجوة الرقمية في عينة من الدول العربية.

تمثل البلدان الخمسة الأوائل من حيث مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والإتصالات في منطقة الدول العربية – وهي البحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والكويت – اقتصادات بلدان أعضاء في مجلس التعاون الخليجي عالية الدخل وغنية بالنفط، وتتمتع هذه البلدان كلها بقيم في المؤشر تفوق **6,50 نقاط** وهي من بين الخمسين بلداً الأولى في التصنيف العالمي. ثلاثة منها (البحرين والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية) هي من بين البلدان العشرة التي شهدت أكثر التحسينات دينامية في تصنيف وقيم المؤشر منذ عام **2010م** شأن بلدين آخرين في المنطقة (لبنان وعُمان)، ولكن كما هو مبين في الجدول(**10**) هناك تفاوت متزايد بين هذه البلدان عالية الأداء والبلدان الأخفض مرتبة في التوزيع.[13]

وبينما تحسنت في بلدان مجلس التعاون الخليجي قيم المؤشر بمقدار **1.78 نقطة** ما بين عامي **2010 و2015** كان متوسط التحسن بالنسبة للبلدان غير الأعضاء في هذا المجلس**0.89 نقطة**، وهو المتوسط العالمي، ويعكس الأداء القوي في بلدان مجلس التعاون الخليجي العلاقة بين قيم المؤشر ومستويات الدخل القومي.

الجدول(10):الترتيب الإجمالي والمعدلات الإجمالية لمؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والإتصالات (*IDI*) خلال السنوات (2010م–2015م–2016م).

الإقتصاد	الرتبة عربيا 2016	الرتبة عالميا 2016	*IDI* 2016	الرتبة عالميا 2015	*IDI* 2015	الرتبة عالميا 2010	*IDI* 2010
البحرين	1	29	7.46	28	7.42	48	5.42
الإمارات العربية المتحدة	2	38	7.11	35	6.96	49	5.38
المملكة العربية السعودية	3	45	6.9	38	6.88	56	4.96
قطر	4	46	6.9	43	6.78	37	6.10
الكويت	5	53	6.54	48	6.45	45	5.64
عمان	6	59	6.27	58	6.04	68	4.41
لبنان	7	66	5.93	61	5.91	77	4.18
الأردن	8	85	5.06	89	4.67	84	3.82
تونس	9	95	4.83	95	4.49	93	3.62
المغرب	10	96	4.6	98	4.26	96	3.55
مصر	11	100	4.44	97	4.26	98	3.48

د/ كروش صلاح د/ بلعابد فايزة أ/ دودان حنان
ع.ج ميلة جامعة بشار جامعة الجزائر

الجزائر	12	103	4.4	112	3.74	114	2.99
فلسطين	13	106	4.28	103	4.12	/	/
سوريا	14	122	3.32	120	3.21	106	3.14
السودان	15	139	2.6	134	2.56	127	2.05
موريتانيا	16	151	2.12	154	1.9	146	1.63
اليمن	17	155	2.02	151	1.96	/	/
جيبوتي	18	161	1.82	160	1.73	143	1.69

المصدر:

Measuring the Information Society Report 2016 ,(Consulté le 1 /11/2017) Sur le site-
- <Adress URL:https://www.itu.int/en/ITU
D/Statistics/Documents/publications/misr2016/MISR2016-w4.pdf>

2- تقرير مجتمع قياس مجتمع المعلومات 2015- ملخص تنفيذي- تم التحميل من الموقع (تاريخ الإطلاع 2017/10/1م)
<Adress URL:https://www.itu.int/en/ITU-
D/Statistics/Documents/publications/misr2015/MISR2015-ES-A.pdf>

من ملاحظة الجدول (**10**) نجد أن أكثر الدول تطوراً في الإقتصاد الرقمي من خلال مؤشر (***IDI***) كانت هي الدول الخليجية (البحرين، الإمارات، السعودية، قطر، الكويت)، وهي في تحسن كبير على المستوى العالمي منذ العام **2010م**.

كما شهدت الدول الأخرى خاصة (لبنان، الأردن، الجزائر) تحسنا جد معتبر بالمقارنة بين سنتي **2010** حتى **2016م**؛ حيث قفز ترتيب الجزائر من **114** دولياً إلى الرتبة **103**، وكذا لبنان من الرتبة **77** إلى الرتبة **66**.

ومن مقارنة الجداول (**1-9**) مع الجدول (**10**) نجد أن الدول التي حققت مؤشرات الحوكمة والنمو الإقتصادي فيها كانت موجبة (الإمارات وقطر) كانت قيم الإقتصاد المعرفي فيها مرتفعة جدا (قطر أحسن مؤشر وسطي للحوكمة وأحسن معدل نمو اقتصادي ومن أحسن الدول الأربع في مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والإتصالات (***IDI***)خلال السنوات (**2010م-2015م-2016م**).

وفيما يلي الجدول (**11**) الذي يبين لنا العلاقة بين المؤشر الوسطي للحوكمة ومعدل النمو الإقتصادي، وهو يبين مدى الإرتباط بين الحوكمة والنمو الإقتصادي؛ حيث أن الدول الخليجية كلها تتمتع بحوكمة إيجابية على الرغم من معدلات النمو الضعيفة ما عدا دولة قطر التي تملك معدل نمو اقتصاد مرتفع جدا الخمس ما عدا المملكة العربية السعودية التي تحتل فيها الحوكمة الإشارة السالبة (الحوكمة السلبية) .

د/ كروش صلاح د/ بلعابد فايزة أ/ دودان حنان
م.ج ميلة جامعة بشار جامعة الجزائر

الجدول (11):- العلاقة بين المؤشر الوسطي للحوكمة ومعدل النمو الإقتصاد في بعض دول العينة

الإقتصاد	مؤشر الوسطي للحوكمة (1996-2016م	متوسط معدل النمو الإقتصادي(%)(1996-2016م
البحرين	+0.10	4.93
الإمارات العربية المتحدة	+0.52	4.59
المملكة العربية السعودية	– 0.35	4.14
قطر	+0.45	9.07
الكويت	+0.11	4.24
عُمان	/	/
لبنان	-0.59	4.09
تونس	-0.15	3.62
المغرب	-0.12	4.71
مصر	-0.39	4.29
الجزائر	-0.87	3.83

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الجداول السابقة

نتائج الدراسة.

من خلال تحليل نتائج العلاقة بين الحوكمة والنمو الإقتصادي (أنظر الجداول من **1–9**) اتضح جلياً أن جميع الدول العربية في العينة المدروسة والتي كانت فيها الحوكمة موجبة قد كانت معدلات النمو الإقتصادي جيدا جدا (قطر و البحرين والإمارات العربية المتحدة والكويت)، أما الدول التي حققت فيها سجلت فيها الحوكمة قيما سلبية (الحوكمة السلبية) فقد كانت كان معدل النمو الإقتصادي الأضعف في المنطقة العربية (الجزائر)، إلا أن هناك استثناء وحيد وهو المملكة العربي السعودية والتي حققت حوكمة سلبية، إلا أن معدل النمو الإقتصادي فيها حقق نتائج جيدة ومقبولة، وهو ما يؤكد أنه في حالة الدول العربية في العينة المدروسة(خاصة دول الخليج العربي النفطية) يجب دراسة كل دولة على حدا لأن كل دولة هذه من الدول لها خصائص اقتصادية واجتماعية متقاربة ومتميزة ؛

جميع دول المنطقة العربية لازالت بعيدة عن مؤشر الحوكمة بالمقارنة مع دول العالم المتقدم (أنظر تقارير البنك الدولي السابقة؛ فمثلاً ألمانيا المتوسط العام لمؤشر الحوكمة **لسنة 1996م (+1.55)**؛ **(+1.52) سنة 2006م**؛ **(+1.45) سنة 2012م، (+1.52) سنة 2016م،**

لا تطرح أدبيات الحوكمة إستراتيجية محددة المعالم لتغيير الوضع المؤسسي الراهن المراد تغييره في الدول النامية، وهذا للإسراع بعملية إدارة المجتمع والدولة بشكل جيد، وإنما تطرح فقط القيم المراد سيادتها بعد مرحلة التغيير هذه؛

إن الحوكمة وإن كان لا يضمن بحد ذاته سياسات اقتصادية حسنة، إلا أنه يؤمن آليات – كالنقاش العام حول أثر السياسات الحكومية– تساعد على التقليل من استمرارية السياسات المنحرفة والخاطئة، وعبر تأمين المساءلة العامة للسياسيين والموظفين، فإن الحوكمة تسهم في حسن تطبيق السياسات الإقتصادية المؤدية للنمو؛

إن الشفافية والتنافسية وهما ركائز المساءلة تشكل خط دفاع ضد تلك القيادات والسياسات القابلة لإضعاف فعالية قطاع الأعمال ولتفشي اللاكفاءة والجشع؛

من أهم الأسباب التي تعيق النمو الإقتصادي و التنمية بصفة عامة في المنطقة العربية نجد ضعف الأنظمة الإدارة والمالية المطبقة في هذه الدول الغنية منها والفقيرة[14]، ومن أجل الوصول إلى مستويات متقدمة من الحوكمة لا بد على حكومات في المنطقة العربية البدء في إصلاحات لهذه الأنظمة المطبقة في بلانا العربية؛

في معظم دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أن آليات المساءلة الداخلية داخل الإدارات الحكومية مشابهة بشكل عام لما نجده في الدول ذات نفس مستوى الدخل، إلا أن الرقابة الداخلية وفصل السلطات ضمن فروع الحكومة ضعيفة في غالب الأحيان، وذلك بسبب التركز المفرط للسلطة في يد الجهاز التنفيذي، وهذا ليس فقط في الدول الملكية إنما حتى في الحكومات الأكثر "تعددية" نظرياً، كما في مصر وتونس والجزائر.

د/ كروش صلاح د/ بلعابد فايزة أ/ دودان حنان
م.ج ميلة جامعة بشار جامعة الجزائر

التوصيات.

أ)ـ نشر المعلومات علناً (مبدأ الشفافية) حول نشاطات الحكومة، وهذا يمكن أن يحقق عبر قوانين بغرض المزيد من العلنية وحرية الحصول على المعلومات وتشجيع النقاش العام الحر؛

ب)– اعتماد قوانين وتنظيمات تضمن وتوسع نطاق الحقوق والحريات الأساسية للجميع والمتعارف عليها عالميا، وهذا يتضمن حق المشاركة المتساوية في عملية إدارة الحكم وحق المساواة أمام القانون، وبالتالي حق المساواة في المعاملات من قبل الهيئات الحكومية؛

ت)– تعزيز التنافسية عبر انتخابات للممثلين العامين مفتوحة للجميع حرة ونزيهة، إضافة إلى أشكال أخرى من المشاركة، مثل المشاورات العامة والجلسات العامة لتقييم الأداء الحكومي وصولاً إلى استطلاعات الرأي والتقييم الإلكتروني من قبل المواطنين؛

ث)– خلق البيئة الإجتماعية والمؤسسية الداعمة لمتغيرات الحوكمة لتهيئة الأرضية والمناخ المناسب للنشاط الإقتصادي؛

ج)– إتاحة المجال لنشاط ومشاركة أكبر من جانب المجتمع المدني، ومن ضمنها لجان الرقابة الشعبية والصحافة الاستقصائية، ويمكن لهذه الأنشطة أن تلعب دوراً أساسياً في كسف الفساد كأحد عوارض الحكم الردئ؛

ح)– تقييم متواصل لمستوى إدارة الحكم ونشر المعلومات المحصلة عن مستوى حكم القانون، حرية الصحافة، الممارسات التمييزية، الفساد وغيرها.

خ)ـ إنشاء مؤسسات الحوكمة الإقتصادية المناسبة لكل دول وتهيئة الإدارات الكفوءة لممارسة الرقابة النشطة والفاعلة على جميع القطاعات.

الهوامش

[1])_تطرح المفاهيم في العلوم الاجتماعية عدة إشكاليات خاصة المفاهيم التي يتم ترجمتها من اللغة الإنجليزية أو الفرنسية إلى اللغة العربية، و هذا ما نجده بالنسبة لمفهوم الحكم الراشد أو الجيد أو الحكمانية الجيدة ***La bonne gouvrnance*** المصطلح الفرنسي، اما المصطلح الإنجليزي ***Good governance***؛ حيث لوحظ وجود عدة ترجمات لا تعكس دلالات المفهوم وأهدافه، و يمكن أن نحصي العديد من الترجمات مثل:الحاكمية، الحكم، الحكمانية، إدارة الحكم، الحوكمة الإدارة المجتمعية، إدارة الحكم، الإدارة المؤسسية، أسلوب الحكم، إدارة شئون الدولة والمجتمع، الإدارة الرشيدة للحكم، حسن الحكم، الحاكمية، الحكمانية، الحوكمة، الحكم الشراكي، الحكم الرشيد، الحكم الصالح، الحكم الجيد، الحكم الموسع.

كما تبنت هيئة الأمم المتحدة مفهوم–الحاكمية، إلا ان مصطلح الحاكمية لا يعكس معنى المفهوم الذي يعبر عن الدولة و المجتمع و القطاع الخاص فهو يعكس دلالات ذات صبغة دينية وتاريخية تتمثل في نظريات الحاكمية الإلهية وما صاحب ذلك من جدليات .

و في هذا الإطار هناك من يرى أن ترجمة الحكم للمعنى ***Gouvernance*** لا يعكس المعنى الحقيقي للمفهوم الذي يشير حسب منظور الليبرالية الجديدة إلى الجمع بين الرقابة من أعلى الدولة و الرقابة من أسفل (منظمات المجتمع المدني) وعلى هذا الأساس يستحيل استحضار هذا المعنى إذا استعملنا لفظ حكم بالمعنى العربي للكلمة، و من هنا يتم تفضيل استعمال لفظ "كوفرنونس "كترجمة حرفية للمفهوم كما هو الحال بالنسبة لمصطلحات عديدة مثل الليبرالية، الديمقراطية، الفلسفة...الخ.

[2])_أنظر [يوسف، 2007–ص1] المرجع[2]

[3])_أنظر[**Weiss**, 2000–p798] المرجع[10]

[4])_لقد ظهر حديثا مفهوم التجارة الإلكترونية، حيث عندما تندمج الإدارة الرشيدة بتكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها نصبح بصدد مفهوم "الحوكمة الرشيدة الإلكترونية" **E–Governance**، وتمثل قضية الوصول إلى المعلومات وحرية تداولها وإتاحتها للمواطنين ركنا أساسياً للإدارة الإلكترونية الرشيدة.

[5])_أنظر [***UNDP report,2002–pp 51–52***/ المرجع[7]

[6])_أنظر ***[United Nation, 2000–p2]***/ المرجع[6]

[7])_ أنظر ***[Kaufman and Kraay,2005–p6]***/ الرجع[8].

[8])_ أنظر***[Kaufman and Others,2010–p3]*** المرجع[.9]

حيث يقوم البنك العالمي بإعداد تقرير سنوي حول مؤشر الحوكمة "***the Worldwide Governance Indicators (WGI)***" لتطور أبعاد الحوكمة الست لحوالي **215** دولة في العالم منذ سنة ***1996م***، للتفصيل أنظر الموقع الإلكتروني:

<Adresse URL:http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#home

[9])_تم اختيار عينة الدول العربية أخذا بعين الإعتبار كونها من الدول العربية الرائدة وكونها تحتل المراتب الأولى في كل من الحوكمة وكذا الإقتصاد الرقمي.

[10])_ أنظر[نبيل، حجازي، **2005**-ص**4**] المرجع[**1**].

[11])_أنظر[**ITU, 2010-p40**]المرجع[**25**].

[12])_ أنظر[تقرير مجتمع قياس مجتمع المعلومات- **2015**، **ص 20**] المرجع[**4**].

[13])_أنظر [تقرير مجتمع قياس مجتمع المعلومات- **2015**، **ص 20**] المرجع[**4**] .

[14])_أنظر[تقرير عن التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، **2003- ص5**] المرجع**[**

المراجع.

[1]– نبيل علي، حجازي نادية، ***الفجوة الرقمية، رؤية عربية لمجتمع المعرفة***، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، أغسطس 2005م.

[2]– يوسف محمد حسن، ***محددات الحوكمة ومعاييرها مع إشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر***، القاهرة: منشورات بنك الإستثمار القومي، يونية 2007، (تاريخ التحميل 20-10-2017م)، عنوان الموقع الإلكتروني:

<Adresse URL:http://http://www.saaid.net/Doat/hasn/hawkama.doc>

[3]– الإتحاد الدولي للاتصالات، ***تقرير قياس مجتمع المعلومات 2010م موجز تنفيذي***، **جنيف، 2010م**

[4]– الإتحاد الدولي للإتصالات ، ***تقرير قياس مجتمع لمعلومات العربي–ملخص تنفيذي***، **جنيف، 2015م** تم التحميل من الموقع (تاريخ الإطلاع **2017/10/1م**)

<Adresse URL:https://www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Documents/publications/misr2015/MISR2015-ES-A.pdf>

[5]– البنك الدولي، ***تقرير عن التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا :الحكم الجيد لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا : تحسين التضمينية والمساءلة***، **2003**، تم التحميل من الموقع الإلكتروني (تاريخ التحميل **2017/10/1م**):

<AdresseURL:http://documents.albankaldawli.org/curated/ar/464701468051892937/pdf/469320ARABIC0P1200701 GovernOverview.pdf>.

[6]–The United Nations (UN), ***Globalization and Governance report, to the secretariat***, group of expert on the UN program in public administration and finance,www.un.org, 2000.

[7]–The United Nations Development Programme (UNDP),**Human Development Report 2002**, (Consulté le 25-10-2013), sur le site: **<Adresse, URL:http://hdr.undp.org/en/media/HDR_2002_EN_Complete.pdf>**.

[8] –Kaufman Daniel & Kraay, Art ,***Growth without Governance***, Washington ,DC: world bank institute, 2005, (page consulté le **20–10–2016**) sur le site: **<Adresse URL**: **http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=316861>**

[9]–Kaufmann Daniel, Aart Kraay and Massimo Mastruzzi, ***The Worldwide Governance Indicators: Methodology and Analytical Issues***, Draft Policy Research Working Paper, September, **2010**, (page consulté le **20–10–2013**), sur le site:

<Adresse URL: http://info.worldbank.org/governance/wgi/pdf/WGI.pdf>

[10]–ITU, ***Measuring the Information Society, the ICT Development Index***, Geneva, 2010

[11]–Weiss Thomas G, Governance, **Good *Governance and Global Governance: Conceptual and Actual Challenges***, Third World Quarterly, **Vol.21**, **No.5**, **Oct 2000**

[12]–Internatonal Telecommunicaton Union, ***Measuring the Information Society Report 2016*** ,(Page Consulté le **1 /11/2017**) Sur le site: <AdresseURL:https://www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Documents/publications/**misr2016**/**MISR2016–w4**.pdf> .